

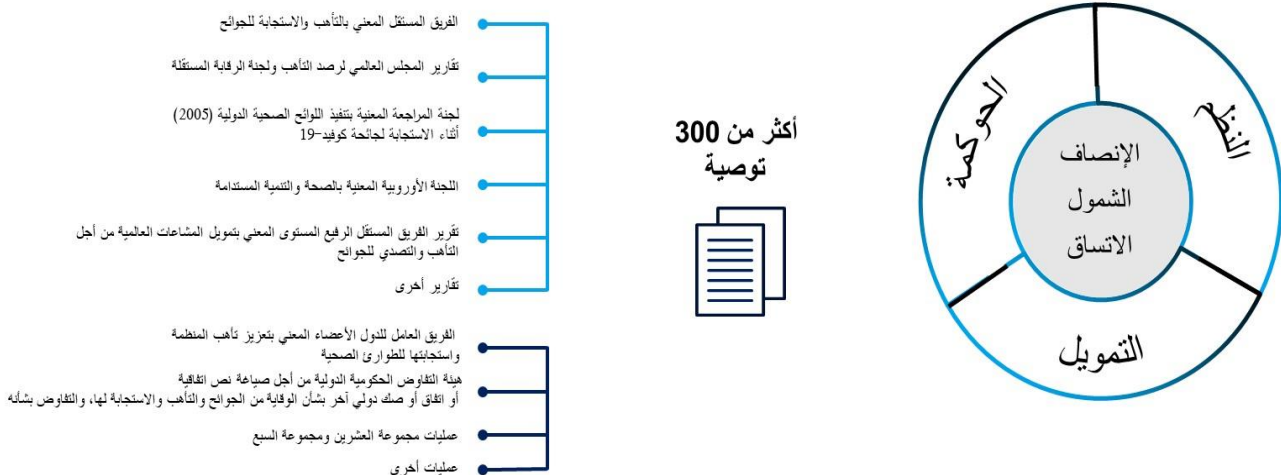
تعزيز الهيكل العالمي للتأهب والاستجابة للتوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها

تقرير من المدير العام

١- في الدورة الخمسين بعد المائة للمجلس التنفيذي، واستجابةً للتعليقات التي وردت من الدول الأعضاء، تعهد المدير العام بأن يضع، بالتشاور مع الدول الأعضاء، مقترحات بشأن تعزيز الهيكل العالمي للتأهب والاستجابة للتوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها، وبأن يقدمها إلى جمعية الصحة العالمية الخامسة والسبعين. ويعني الهيكل في هذا السياق جميع النظم والقدرات، بما في ذلك آليات التمويل والحوكمة، على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، التي تؤثر تأثيراً حاسماً في قدرة العالم الجماعية على التأهب والاستجابة للتوارئ الصحية. والغرض من المقترحات المقدمة في هذه الوثيقة هو الإسهام في المداولات المتواصلة للأفرقة العاملة للدول الأعضاء، والمشاورات الجارية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك كيانات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء المتعددي الأطراف.

٢- وقد أنجز العديد من استعراضات الخبراء لهيكل التأهب والاستجابة للتوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها والاستجابة العالمية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، وأسفرت عن أكثر من ٣٠٠ توصية جرى تحليلها ومناقشتها من خلال عمليات دولية متعددة (الشكل ١). وتجسد نوعية المساهمات في هذه الاستعراضات عمق الأفكار والخبرة والالتزام عند طيف واسع من أصحاب المصلحة. وستكون استدامة هذا الالتزام وتعزيز الروابط بين أصحاب المصلحة محدداتاً حاسماً في نجاح هيكل يتسم بسرعة التكيف والاستجابة والمرونة في المستقبل.

الشكل ١: الاستعراضات والتقارير والعمليات التي استُرشد بها في إعداد هذا التقرير



٣- واستناداً إلى العمل الذي أنجز حتى الآن، يبين هذا التقرير المقترحات العشرة التي قدمها المدير العام لتعزيز التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها في إطار اتفاق شامل جديد بشأن الجوائح تعكف على إعداده هيئة التفاوض الحكومية الدولية من أجل صياغة نص اتفاقية أو اتفاق أو صك دولي آخر للمنظمة بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها، والتفاوض بشأنه. وتركز المقترحات على الهيكل الذي سيكون مطلوباً لضمان تأهب العالم على نحو أفضل، والذي يمكن تكييفه للتعامل مع تهديدات وسياقات محددة. ولا تسعى المقترحات إلى إسناد أدوار ومسؤوليات في إطار هذا الهيكل. وستساهم القدرات والشراكات التي طورت خلال الاستجابة إلى كوفيد-١٩ في تحقيق هذه الخطة الطموحة، وستواصل المنظمة التواصل مع جهات أخرى في تحديد أدوار ومسؤوليات أوسع نطاقاً.

٤- ويتوخى من العديد من المقترحات الواردة أدناه أن تستفيد مما هو متاح حالياً من الأطر والقدرات التي أنشئت بعد الأزمات السابقة وأن تكملها وتعززها، وتوطد الصلات بين الشركاء في مجال الصحة العالمية. وثمة مقترحات أخرى تستند إلى آليات جديدة ومبتكرة وُضعت أثناء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) لسد الفجوات الحرجة. وفي كثير من الحالات، يتعين الآن تكييف هذه المبادرات وصقلها وفقاً للدروس المستفادة من الجائحة بالتشاور مع الدول الأعضاء والشركاء. وتدعو بضع مقترحات إلى إنشاء آليات أو هياكل جديدة يعكف على مناقشتها في العمليات الجارية للدول الأعضاء.

٥- وترد المقترحات مجمعة حسب الركائز الرئيسية الثلاث للهيكل العالمي للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها، أي: الحوكمة والنظم والتمويل، وتستند إلى ثلاثة مبادئ رئيسية:

(١) يجب أن تعزز الإنصاف، دون أن يترك أي أحد عن الركب - فالإنصاف مبدأ وهدف على حد سواء، لحماية أكثر الفئات ضعفاً.

(٢) ينبغي أن تعزز هيكلاً شاملاً للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها، مع إشراك وتمكين جميع البلدان والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة من جميع مشارب الصحة الواحدة. الالتزام بالتنوع والإنصاف والشمول ضروري لتحقيق فعالية التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها على جميع المستويات، بما في ذلك المشاركة على قدم المساواة في القيادة وصنع القرار بغض النظر عن النوع الاجتماعي.

(٣) يجب أن تعزز الاتساق، والحد من التشرذم، والتنافس، والازدواجية؛ وأن تكون متنسقة مع الصكوك الدولية القائمة مثل اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) والإطار الخاص بالتأهب لمواجهة الأنفلونزا الجائحة لتبادل فيروسات الأنفلونزا والتوصل إلى اللقاحات والفوائد الأخرى؛ وأن تكفل التآزر بين القدرات المؤسسية لتعزيز النظم وتمويلها؛ وأن تعزز إدماج قدرات التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها في النظم الصحية والاجتماعية الوطنية القائمة على التغطية الصحية الشاملة والرعاية الصحية الأولية.

مقترحات لتعزيز التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية العالمية والقدرة على الصمود أمامها

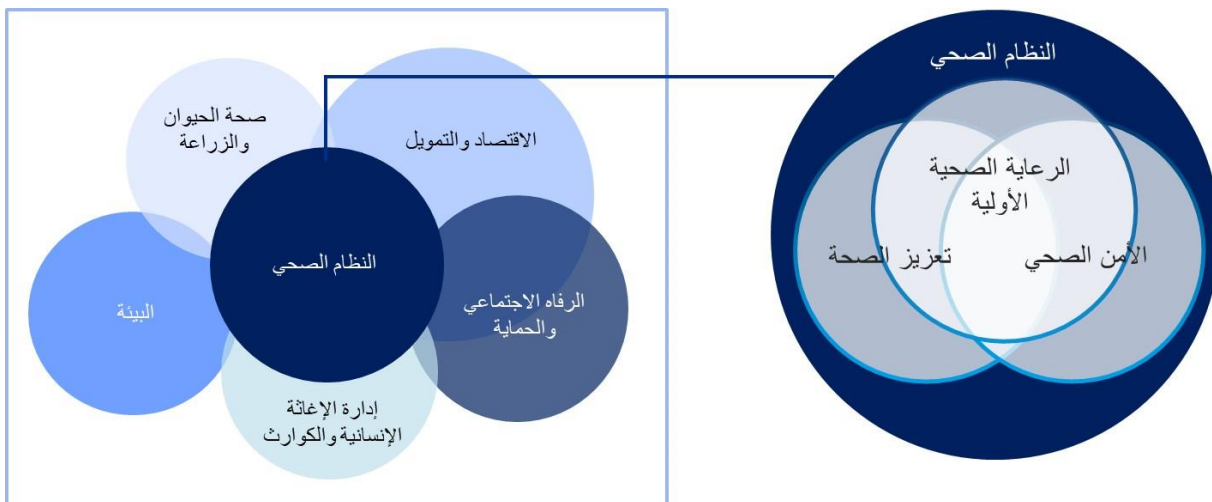
٦- يتطلب التعامل بفعالية مع تعاضم التهديدات المعقدة والمتعددة الأبعاد في القرن الحادي والعشرين نهجاً معززاً وسلساً فيما يتعلق بطريقة التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية. وإذا كانت القدرات الوطنية قد عانت في السابق من الإهمال ونقص الاستثمار المزمين، فإننا نحتاج الآن إلى تسخير استثمارات ذكية قائمة على الأدلة تحقق أفضل عائد ممكن من حيث إنقاذ الأرواح وتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي العالمي والنمو الطويل الأجل. وهذا يعني الإقرار بضرورة أن يكون الهيكل العالمي للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية العالمية والقدرة على الصمود أمامها جزءاً من الجهود الأوسع نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٧- وحتى قبل جائحة كوفيد-١٩، كانت البلدان قد حادت عن المسار الصحيح نحو الوفاء بالتزاماتها في إطار أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة، وجاءت الجائحة لتعمق انتكاس التقدم. ولذلك سيقتضي تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة خطة للتعافي والتجديد استناداً إلى إحراز تقدم متسارع في ثلاثة مجالات متداخلة تحظى بالأولوية:

- **تعزيز الصحة:** الوقاية من الأمراض من خلال التصدي لأسبابها الجذرية؛
- **الرعاية الصحية الأولية:** دعم إعادة توجيه جذرية للنظم الصحية صوب الرعاية الصحية الأولية، باعتبارها أساس التغطية الصحية الشاملة؛
- **الأمن الصحي:** التعجيل بتعزيزه هيكل التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية العالمية والقدرة على الصمود أمامها على جميع المستويات.

٨- وتتبع هذه الأولويات من المبدأ البسيط الذي يفيد أن ثمة نظاماً صحياً واحداً يشمل الوظائف والهيكل المشتركة ذات الأهمية الحاسمة للأمن الصحي والرعاية الصحية الأولية وتعزيز الصحة (الشكل ٢). ويجب أن يبنى الهيكل العالمي المتجدد على نظم صحية وطنية متينة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمجتمعات التي تخدمها وتخضع للمساءلة أمامها، وتعزز المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان. وعلى المستوى الوطني، لا يمكن فصل جزء كبير من القدرات اللازمة لهيكل التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية العالمية والقدرة على الصمود أمامها، من قبيل الاتصالات المتعلقة بالمخاطر، والترصد المتكامل للأمراض والتمنيع، عن القدرات اللازمة لتعزيز الصحة وإعادة توجيه النظم نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة القائمة على الرعاية الصحية الأولية. وسيسرّع تسخير الاستثمار لهذه القدرات المشتركة وبيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة بالتزامن مع تعزيز الأمن الصحي على الصعيدين الوطني والعالمي. ويتجاوز أثر العديد من قدرات الهيكل هذه حدود النظام الصحي وغيره من القطاعات والنظم الحكومية والمجتمعية، مثل التعليم والتمويل وصحة الحيوان والزراعة والبيئة.

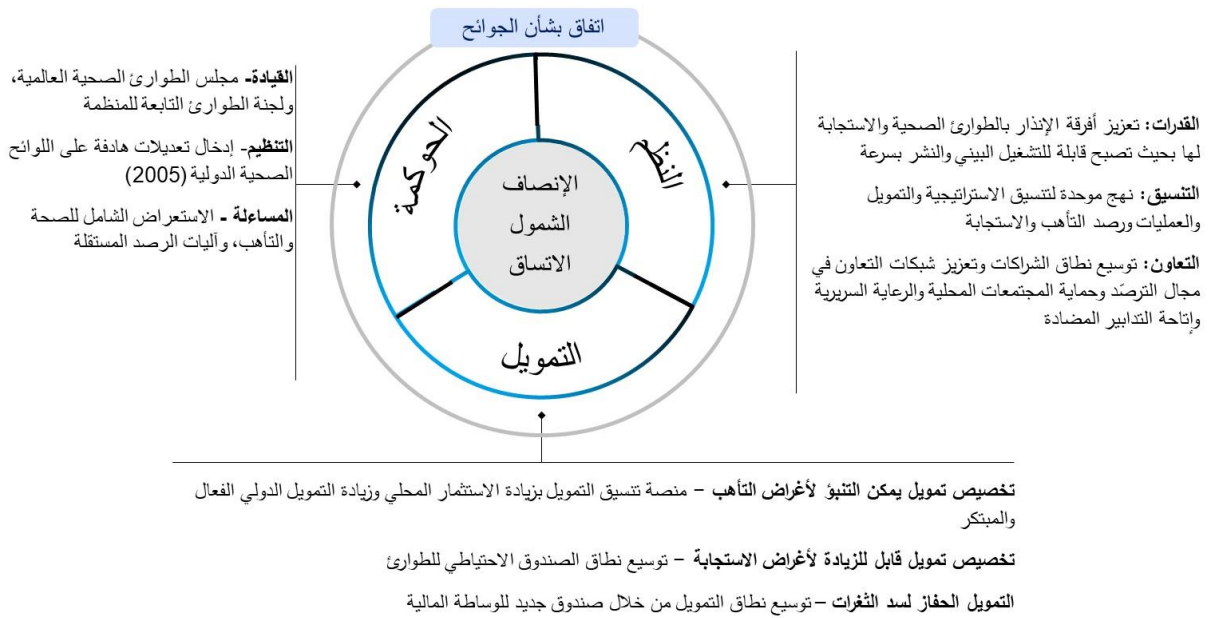
الشكل ٢: الاستثمار في الأمن الصحي يعزز النهوض بالرعاية الصحية الأولية وبالصحة، والعكس بالعكس، في حدود النظام الصحي الأوسع



٩- وتكتسي ضرورة إضفاء المزيد من الاتساق والتنسيق على الجهود والاستثمار بُعداً عالمياً. ويحتاج المجتمع الدولي إلى سبل للعمل المشترك تتيح التعاون والعمل الجماعي المنسق وتعالج التشرذم الذي يضعف الهيكل العالمي الحالي للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية العالمية والقدرة على الصمود أمامها. وهذا يعني النظر بعناية في إنشاء آليات جديدة، وإضافة منظمات أو مؤسسات جديدة إلى مشهد مزدهم أصلاً.

١٠- وفي السياق الأوسع للتعافي والتجديد من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة والحاجة إلى مزيد من الاتساق في الهيكل العالمي للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها، تبين أدناه المقترحات العشرة لتعزيز الهيكل (الشكل ٣).

الشكل ٣: موجز الحلول المقترحة لتعزيز الهيكل العالمي للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها



الحوكمة

١١- تعدّ الحوكمة الفعالة ضرورية لتحقيق قدر أكبر من الإنصاف والشمول والاتساق في الهيكل العالمي للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها، وهو ما يمكن الدول الأعضاء والشركاء من العمل بشكل جماعي على خطة مشتركة تحظى بتأييد الإرادة السياسية، وبالموارد اللازمة لاستدامة التغييرات الإيجابية.

المقترح ١: إنشاء مجلس عالمي للطوارئ الصحية ولجنة للطوارئ الصحية تابعين لجمعية الصحة العالمية

١٢- يجب أن يحظى التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها باهتمام رفيع المستوى بين رؤساء الدول والحكومات لضمان التزام سياسي مستدام، وكسر حلقة الذعر والإهمال التي اتسمت بها الاستجابة للطوارئ الصحية العالمية السابقة.

١٣- وقد اقترحت عدة أفرقة إنشاء هيئة رفيعة المستوى المعنية بالطوارئ الصحية العالمية تضم رؤساء دول وقادة دوليين آخرين. ويؤيد المدير العام للمنظمة هذا المفهوم ويقترح إنشاء مجلس عالمي للطوارئ الصحية ("المجلس العالمي") يقترن بدستور المنظمة وحوكمتها ويتمشى معهما، بدلاً من إنشاء هيكل مواز قد يؤدي إلى مزيد من التشرذم في الهيكل العالمي للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها. وستزيد مشاركة رؤساء الدول، ولاسيما خلال حالات الطوارئ الصحية، تعزيز الوظيفة الرئيسية للمنظمة "باعتبارها السلطة التوجيهية والتنسيقية في العمل الصحي الدولي" (المادة ٢(أ) من دستور المنظمة).

١٤- وسيعنى المجلس العالمي بالطوارئ الصحية وسياقها الأوسع وأثرها الاجتماعي والاقتصادي. وسيضطلع بثلاث مسؤوليات رئيسية:

(١) التصدي للعقبات التي تحول دون تحقيق الإنصاف والفعالية في مجال التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها، وضمان اتخاذ إجراءات جماعية على نطاق الحكومة بكاملها والمجتمع بأسره تتماشى مع أهداف وأولويات وسياسات الطوارئ الصحية العالمية؛

(٢) تعزيز الامتثال للمعايير والسياسات الصحية العالمية والالتزام بها؛

(٣) تحديد الاحتياجات والفجوات، وتعبئة الموارد بسرعة، وضمان استخدام وإدارة هذه الموارد بفعالية في مجال التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية العالمية والقدرة على الصمود أمامها.

١٥- وسيتألف المجلس العالمي من رؤساء الدول والحكومات وسيحضره الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام للمنظمة وسيشارك فيه رؤساء المنظمات الدولية وسائر الهيئات المعنية بصفة مراقب. وسيجتمع المجلس سنوياً لاستعراض التقدم المحرز في التأهب والاستجابة للجوائح، ووفق ما تقتضيه طائفة صحية عامة تثير قلقاً دولياً في حال حدوثها.

١٦- وسيكمل عمل المجلس وسيترتب بعمل لجنة دائمة المعنية بالطوارئ الصحية، وهي لجنة اقترح المجلس التنفيذي في دورته الخمسين بعد المائة النظر في إنشائها بحيث تكون لجنة تابعة للمجلس التنفيذي وتقدم تقاريرها إليه.^١

١٧- ومن أجل تعزيز الحوكمة المتكاملة، يمكن أيضاً لجمعية الصحة أن تنشئ لجنة رئيسية جديدة المعنية بالطوارئ. ويمكن أيضاً أن تربط اللجنة الرئيسية الجديدة بالمجلس وباللجنة الدائمة المعنية بالطوارئ الصحية، ويمكنها أن تساعد على ضمان الشمول العالمي، باعتبارها لجنة مفتوحة العضوية أمام جميع الدول الأعضاء في المنظمة.

١٨- وفضلاً عن ذلك، يمكن للجنة الطوارئ:

(١) استعراض عمل المنظمة في التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها؛

(٢) العمل بمثابة مؤتمر للدول الأطراف في اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)؛

(٣) العمل بمثابة آلية لاستعراض الأقران في إطار الاستعراض الشامل للصحة والتأهب؛

(٤) النظر في أي توصية يقدمها المجلس التنفيذي استناداً إلى مشورة اللجنة الدائمة المعنية بالطوارئ الصحية.

١ المقرر الإجمالي م.ت.١٥٠ (٦) (٢٠٢٢). انظر أيضاً المحاضر الموجزة للمجلس التنفيذي في دورته الخمسين بعد المائة، الجلسة الرابعة، الفرع ٤ والجلسة الخامسة، الفرع ١، والجلسة العاشرة، الفرع ٣ (بالإنكليزية).

١٩- ويمكن لهذا الترتيب المترابط أن يعزز دور المنظمة الدستوري باعتبارها السلطة التوجيهية والتنسيقية في العمل الصحي الدولي.

المقترح ٢: إدخال تعديلات هادفة على اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)

٢٠- تشكل اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) الإطار الدولي الملزم قانونياً الذي يحدد حقوق والتزامات دولها الأطراف الـ ١٩٦ وأمانة المنظمة فيما يتعلق بالتعامل مع حالات طوارئ الصحة العامة التي يحتمل أن تكون عابرة للحدود. وتظل اللوائح الصحية الدولية الصك القانوني الأساسي للتأهب والاستجابة لطوارئ الصحة العامة.

٢١- وقد كشفت جائحة كوفيد-١٩ عن بعض مواطن الضعف في تفسير اللوائح الصحية الدولية وتطبيقها والامتثال لها. ولاحظت لجنة المراجعة المعنية بتنفيذ اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) أثناء الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ أن التنازع القائم بين هدف حماية الصحة وضرورة حماية الاقتصادات عن طريق تجنب القيود المفروضة على السفر والتجارة شكل أهم عامل يحد من الامتثال للوائح الصحية الدولية.

٢٢- وبالإضافة إلى ذلك، لانتزال الكثير من البلدان تفقر إلى القدرات الكافية في مجال الصحة العامة لحماية سكانها، وتوجيه إنذارات في الوقت المناسب إلى المنظمة. وتفتقر آلية الإبلاغ الحالية بشأن تنفيذ خطط العمل الرامية إلى ضمان إتاحة وتشغيل القدرات الأساسية إلى حوافز للامتثال. ويشكل غياب مؤتمر للدول الأطراف في اللوائح الصحية الدولية قيداً مؤثراً في تطبيقها والامتثال لها على نحو فعال.

٢٣- وستقتضي مواصلة تعزيز الالتزام بتنفيذ اللوائح الصحية الدولية إدخال بعض التعديلات المستهدفة عليها. وقد تشمل مجالات التركيز: تحسين المساءلة بإنشاء "سلطة وطنية مسؤولة" عن التنفيذ العام للوائح الصحية الدولية ومؤتمر للدول الأطراف (انظر الفقرة ١٨ (٢))؛ وتقديم تفاصيل محددة بشأن الإخطار والتحقق وتبادل المعلومات؛ وبناء القدرات وتقديم الدعم التقني لأغراض الترصد والمختبرات والاستجابة السريعة في مجال الصحة العامة؛ وتبسيط عملية دخول التعديلات على اللوائح الصحية الدولية حيز النفاذ.

٢٤- ويعد ضمان تعزيز اللوائح الصحية الدولية بكفاءة وفعالية لاستيعاب المتطلبات الصحية العالمية المتطورة ضرورياً لاستمرار جدواها وفعاليتها باعتبارها صكاً قانونياً عالمياً بشأن الصحة.

المقترح ٣: توسيع نطاق الاستعراضات الشاملة للصحة والتأهب وتعزيز الرصد المستقل

٢٥- استجابةً لمقترح من الدول الأعضاء، أعلن المدير العام للمنظمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ عن استحداث الاستعراضات الشاملة للصحة والتأهب، بهدف بناء التضامن والثقة المتبادلة والمساءلة في مجال الصحة، من خلال عملية استعراض حكومية دولية مبنية. والاستعراضات الشاملة للصحة والتأهب هو آلية تفودها الدول الأعضاء وتوافق من خلالها البلدان على إجراء استعراض طوعي ومنظم وشفاف من قبل النظراء لقدراتها الوطنية الشاملة المتعلقة بالتأهب للطوارئ الصحية، مع مراعاة الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-١٩ فيما يتعلق بتقييم التأهب. ويهدف الاستعراض إلى:

(١) تعزيز الشفافية وفهم قدرات التأهب الشاملة للبلد في أوساط أصحاب المصلحة الوطنيين المعنيين؛

(٢) تعزيز الحوار الشامل للحكومة بكاملها والمجتمع بأسره بشأن التأهب في البلدان، بما في ذلك التعاون الوثيق مع الحكومات والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني؛

- (٣) التشجيع على الامتثال للالتزامات المتعهد بها بموجب اللوائح الصحية الدولية وقرارات جمعية الصحة ذات الصلة في مجال التأهب لحالات الطوارئ؛
- (٤) إعلاء شأن اعتبارات التأهب خارج نطاق القطاع الصحي وضمان التنفيذ الشامل للتوصيات؛
- (٥) تعزيز التضامن والحوار والتعاون على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

٢٦- وقد أنجزت مرحلة تجريبية لآلية الاستعراض في عام ٢٠٢١. واستناداً إلى الدروس المستخلصة من المرحلة التجريبية، ينبغي الآن توسيع نطاق الاستعراض ليكمل أدوات وعمليات التقييم القائمة، وينبغي إدراج آلية لاستعراض الأقران ضمن عملية الاستعراض، على النحو المقترح أعلاه (الفقرة ١٨، (٣)).

٢٧- وينبغي أن يكمل التقييم الذاتي واستعراض الأقران للقدرات الوطنية، من خلال الاستعراض الشامل، برصد مستقل على المستوى الدولي. وينبغي أن تحتذي آلية الرصد المستقلة بأفضل الممارسات المتبعة في الرصد الدولي للصكوك الدولية وينبغي أن تستند إلى آليات الرصد القائمة، مثل المجلس العالمي لرصد التأهب واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ولجنة الرقابة الاستشارية المستقلة المعنية ببرنامج المنظمة للطوارئ الصحية، وأن تعززها. وجميع أدوات المساءلة هذه الخاصة بالحكومات والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين على نطاق جميع القطاعات ستحدد مخاطر ومحددات حالات الطوارئ الصحية؛ وستكشف عن الفجوات ومواطن الضعف في قدرات وأداء نظم الطوارئ الصحية وتمويلها وحوكمتها؛ وستطور وتنفذ حلولاً لضمان الإنصاف والفعالية والكفاءة؛ وستعزز الامتثال للالتزامات بموجب القانون الدولي، بما في ذلك اللوائح الصحية الدولية والاتفاق بشأن مكافحة الجوائح الذي يعكف على التفاوض بشأنه.

النظم

٢٨- تتوقف القدرة على التأهب للطوارئ الصحية والوقاية منها والكشف عنها والاستجابة لها بفعالية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية على التأهب التشغيلي والقدرات في خمسة نظم فرعية أساسية (انظر الشكل ٤).

(١) **التعاون في مجال الترصد والمعلومات المتعلقة بالصحة العامة** من خلال تعزيز ترصد الأمراض والتهديدات وأوجه الضعف على نطاق قطاعات متعددة؛ زيادة القدرات المختبرية في مجال ترصد مسببات الأمراض والترصد الجينومي؛ والنهج التعاونية للتعقب بالمخاطر والكشف عن الأحداث ورصد الاستجابة.

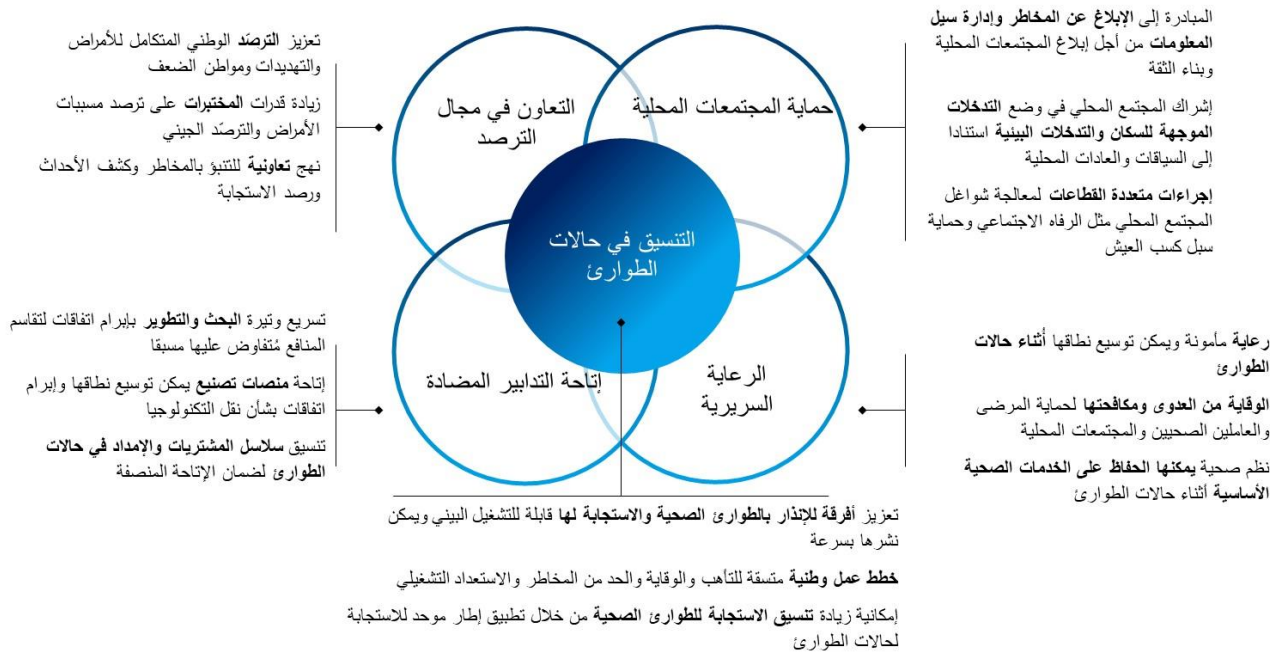
(٢) **حماية المجتمع المحلي** من خلال تبادل المعلومات للإبلاغ والتتقيق وبناء الثقة؛ ومشاركة المجتمع المحلي في وضع تدابير للصحة العامة والاجتماعية استناداً إلى السياقات والعادات المحلية؛ ونهج متعدد القطاعات للرعاية الاجتماعية وحماية سبل العيش لدعم المجتمعات المحلية خلال حالات الطوارئ الصحية، وآليات لضمان حماية الأفراد من الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي.

(٣) **توفير رعاية سريرية** مأمونة ويمكن توسيع نطاقها، بالاقتران مع الوقاية الفعالة من العدوى ومكافحتها من أجل حماية المرضى والعاملين الصحيين والمجتمعات المحلية؛ ونظم صحية مرنة يمكنها الحفاظ على الخدمات الصحية الأساسية أثناء حالات الطوارئ.

(٤) **إتاحة التدابير المضادة** من خلال تسريع وتيرة البحث والتطوير، بإبرام اتفاقات لتقاسم المنافع مُقَاضٍ عليها مسبقاً وآليات تمويل مناسبة؛ وإنشاء رابط سلس بين البحث والتطوير ومنصات واتفاقات تصنيع لنقل التكنولوجيا يمكن توسيع نطاقها؛ وتنسيق سلاسل المشتريات والإمداد في حالات الطوارئ، وتعزيز الخدمات الموجهة لجميع فئات السكان فيما يتعلق بالتمنيع وسائر تدابير الصحة العامة.

(٥) **التنسيق في حالات الطوارئ** بتوفير قوة عاملة مدربة في مجال الطوارئ الصحية وقابلة للتشغيل البيني ويمكن توسيع نطاقها ومستعدة للانتشار بسرعة؛ وخطط عمل وطنية متسقة للأمن الصحي من أجل تحفيز التأهب والوقاية والتأهب التشغيلي من خلال تقييم المخاطر والحد منها وإعطاء الأولوية للوظائف الحاسمة الأهمية؛ والكشف السريع عن المخاطر وتوسيع نطاق الاستجابة لها من خلال تطبيق إطار موحد للاستجابة لحالات الطوارئ.

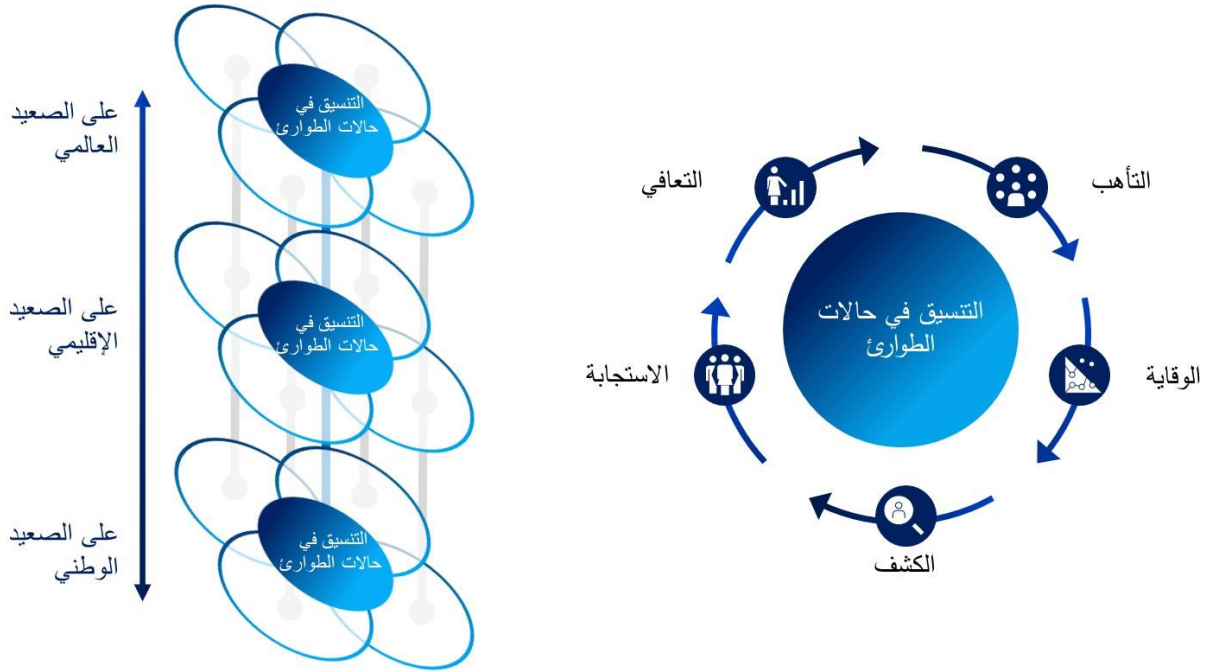
الشكل ٤: النظم الفرعية الأساسية المترابطة للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها



٢٩- ويجب أن تُدرج هذه القدرات ضمن النظم الصحية الوطنية المعززة، وستتطلب الاستثمار في الوظائف الأساسية للصحة العامة والرعاية الصحية الأولية وتعزيز الصحة. وسيساهم تعزيز الترصد المتكامل، والمشاركة المجتمعية، وتعزيز الصحة، والتمنيع الروتيني، وغير ذلك من الخدمات الصحية الأساسية، في الحد من مخاطر الطوارئ الصحية وسيتمكن المجتمعات المحلية من أن تكون مستعدة لحالات الطوارئ وأكثر قدرة على الصمود أمامها في مواجهتها. وتمكّن النظم المتينة للصحة الأولية والصحة العامة المجتمعات المحلية من إجراء تقييم أفضل للتهديدات ومواطن الضعف الخاصة بكل سياق من أجل الحد من المخاطر من خلال الوقاية والتأهب. وتتطوي الصلة بين المجتمعات المحلية ونظم الطوارئ الصحية الوطنية على أهمية حاسمة في الإبلاغ السريع عن المخاطر وزيادة الدعم بمجرد اكتشاف حدث ما.

٣٠- وبالنظر إلى أوجه الترابط هذه وتنوع الجهات الفاعلة المشاركة، من المهم أهمية حاسمة أن تتسم النظم الفرعية الأساسية الخمسة بالتكامل الجيد داخل البلدان، وأن تربطها صلات قوية بهياكل الدعم والتنسيق والتعاون على الصعيدين الإقليمي والعالمي في جميع مراحل دورة الطوارئ الصحية التي تشمل التأهب والوقاية والكشف والاستجابة والتعافي (الشكل ٥).

الشكل ٥: أوجه الترابط بين النظم الفرعية الأساسية الخمسة لنظم التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها



٣١- وترد أدناه مقترحات لتعزيز النظم الفرعية والروابط فيما بينها.

المقترح ٤: تعزيز أفرقة للإنذار بالطوارئ الصحية العالمية والاستجابة لها تكون مدربة على معايير مشتركة وقابلة للتشغيل البيني وسريعة الانتشار وقابلة للتطوير ومجهزة

٣٢- لاتزال الجائحة تكشف عن أوجه عجز على المستوى الوطني فيما يتعلق بالقدرة الأساسية اللازمة لتحقيق فعالية التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها. والقدرة الوطنية هي اللبنة الأساسية للأمن الصحي العالمي؛ وبالتالي، فإن أوجه العجز هذه تتركز المخاطر النظامية العميقة.

٣٣- وسيطلب التخفيف من حدة هذه المخاطر استثمارات كبيرة في العديد من البلدان لبناء وتعزيز أفرقة مهنية متعددة التخصصات تعنى بالطوارئ الصحية، وإدماجها بالكامل في النظم الصحية الوطنية القادرة على الصمود أمامها وغيرها من القطاعات ذات الصلة. ويعتمد نطاق وطبيعة احتياجات القوى العاملة على السياق الوطني، ولكن أبرز الفجوات الجوهرية الواسعة التي كشفتها جائحة كوفيد-١٩ توجد في مجالات الوبائيات والترصد، بما في ذلك المختبرات؛ والقوى العاملة في النظام الصحي اللازمة لتسريع وتيرة توسيع الرعاية السريرية المأمونة والحفاظ على الخدمات الأساسية أثناء حالات الطوارئ؛ والجوانب غير السريرية للحماية، مثل ظروف العمل والأجور العادلة؛ والمشاركة المجتمعية وموارد إدارة سبل المعلومات من أجل تعزيز الثقة في السلطات الصحية وبناء قدرة المجتمع المحلي على الصمود أمام حالات الطوارئ الصحية.

٣٤- وستمكن الاستثمارات الذكية في تعزيز القدرات الوطنية من بناء أفرقة للإنذار بالطوارئ الصحية والاستجابة لها قابلة للنشر في جميع أنحاء العالم، من أجل تعزيز التأهب والكشف والاستجابة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وبالاقتراح مع آليات تنسيق الاستجابة للطوارئ (انظر المقترح ٥) لدعم التدريب والاعتماد

والنشر، يمكن أن يفضي تعزيز الأفرقة الوطنية للإنذار والاستجابة إلى إنشاء قوة عاملة للاستجابة لحالات الطوارئ الصحية تنشط على المستوى الوطني لكنها قابلة للنشر دولياً.

المقترح ٥: تعزيز تنسيق الاستجابة للطوارئ الصحية من خلال نهج موحدة إزاء التخطيط الاستراتيجي لأنشطة التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية وتمويلها وعملياتها ورصدها

٣٥- تعتمد النظم الفرعية للطوارئ الصحية على بعضها البعض لتحقيق الفعالية التشغيلية. وعلى المستوى الوطني، أظهرت جائحة كوفيد-١٩ أن نظم التأهب والاستجابة لطوارئ الصحة العامة غالباً ما تكون مجزأة. وعلى الصعيدين الإقليمي والعالمي، كشفت الجائحة النقص في الاتساق في النهج الوطنية، والافتقار إلى آليات فعالة لتنسيق العمل والإبلاغ عنه بين البلدان، ووجود تحديات في توجيه الدعم الدولي بكفاءة إلى حيث تشتت الحاجة إليه.

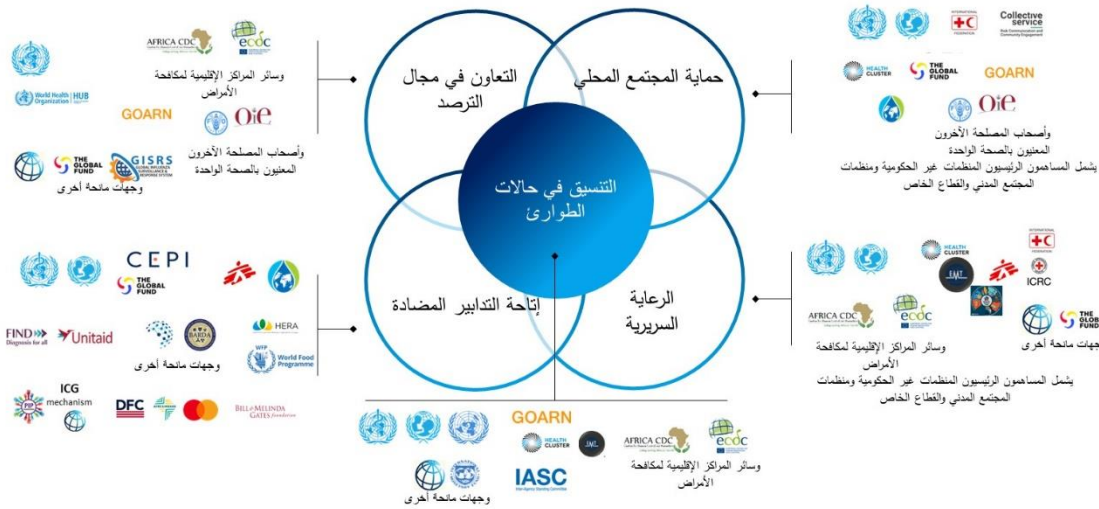
٣٦- وستتطلب معالجة هذا التشرذم مزيداً من الاستثمار في ضمان قدر أكبر من الاتساق والتوحيد في تنسيق حالات الطوارئ على المستوى الوطني، بسبل منها تطبيق إطار موحد للاستجابة لحالات الطوارئ. ويجب تمكين تطبيق هذا الإطار من خلال تعزيز البنى التحتية والقوى العاملة والقيادة بإتاحة الموارد لها وتمكينها من أجل: تعزيز التأهب التشغيلي من خلال تقييم المخاطر ومواطن الضعف، وإعطاء الأولوية للوظائف الحاسمة الأهمية؛ ووضع استراتيجيات وخطط مراعية للسياق فيما يتعلق بالتأهب والوقاية والاستعداد والاستجابة؛ وتعبئة الموارد اللازمة؛ ورصد وتقييم الإجراءات؛ وينبغي أن تُدمج إدارة الطوارئ الصحية في النظم الوطنية الأوسع نطاقاً لإدارة الكوارث على نطاق الحكومة بكاملها.

٣٧- ويمكن لشبكة معززة ومحسنة من مراكز عمليات طوارئ الصحة العامة أن تربط الدعم التقني والمالي والتشغيلي الدولي والإقليمي بالنظم الوطنية لإدارة الطوارئ، وأن تحسن التنسيق بين البلدان والشركاء الدوليين في جميع مراحل الطوارئ الصحية.

المقترح ٦: توسيع الشراكات وتعزيز الشبكات في إطار نهج للتعاون في مجال الترصد يشمل المجتمع بأسره، وحماية المجتمع، والرعاية السريرية، وإتاحة التدابير المضادة

٣٨- أظهرت جائحة كوفيد-١٩ أنه يمكن تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الطوارئ الصحية في المجالات الرئيسية من خلال تعاون أوسع وأوثق بين المنظمات والمؤسسات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية قبل وقوع حالات الطوارئ الصحية. وسيتطلب ذلك تعزيز شبكات للتعاون في مجال الترصد المتعدد التخصصات والشركاء على نطاق المجتمع بأسره، وتوفير الرعاية السريرية، وحماية المجتمع، وإتاحة التدابير المضادة، وإنشاء شبكات جديدة، عند الاقتضاء. وهذا ما سيمكن النظام الإيكولوجي الجامع لشركاء التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية من المشاركة الكاملة وفقاً لمواطن قوتهم وقدراتهم على الاشتراك في إيجاد حلول مبتكرة وفي الوقت المناسب بطريقة سلسة وتعاونية (انظر الشكل ٦ الذي يوضح على سبيل المثال لا الحصر النظام الإيكولوجي للشركاء الدوليين في مكافحة كوفيد-١٩).

الشكل ٦: رسم توضيحي للنظام الإيكولوجي للشركاء الدوليين في مكافحة كوفيد-١٩ (غير شامل)



يمكن استخدام النظام الإيكولوجي للشركاء الدوليين في مكافحة كوفيد-19 بمثابة أساس لتوسيع شبكة الشركاء المعنيين، وتعزيز الروابط فيما بينهم، وإنشاء مراكز للتعاون لكل واحد من النظم الفرعية الأساسية الخمس من أجل مواصلة تعزيز الهيكل العالمي للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود.

التمويل

٣٩- ساهمت أوجه التعاون الإقليمية والعالمية المخصصة والمقيدة زمنياً بين السلطات الوطنية والمعاهد المتعددة الأطراف والقطاع الخاص، مثل مسرّع الإتاحة، وكوفاكس، وصندوق الاتحاد الأفريقي لاقتناء اللقاحات، مساهمة حاسمة في تسريع تطوير التدابير الطبية المضادة لكوفيد-١٩. وسيساعد تعزيز هذه الآليات والاستفادة منها حسب الاقتضاء، مع ضمان إرساء ترتيبات تعاونية والاستفادة من الشبكات القائمة بين مختلف وكالات الصحة العالمية ودوائر الصناعة والأوساط العلمية لضمان الإتاحة المنصفة والتصنيع القابل للتوسيع، على حماية العالم من تهديدات الجوائح المعروفة والنظرية على حد سواء.

٤٠- وفي الوقت ذاته، يمكن إحداث تحول في التنبؤ بمخاطر الجوائح والكشف عن تهديدات الأمراض المعدية من خلال تعاون أوثق متعدد التخصصات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. مركز المنظمة لتحليل المعلومات عن الجوائح والأوبئة هو مبادرة جديدة ستؤدي دوراً رائداً في تعزيز التعاون في مجال الترصد. وسيساهم مركز المنظمة أيضاً في زيادة تطوير مبادرات مثل المعلومات المتاحة عن الأوبئة في المصادر المفتوحة والشبكة الدولية لترصد مسببات الأمراض. وتتيح النظم العالمية القائمة لترصد مسببات أمراض محددة، مثل الشبكة العالمية لترصد الأنفلونزا والتصدي لها، أساساً قوياً يمكن الاستفادة منه.

٤١- وقد سلطت جائحة كوفيد-١٩ الضوء على دور الجهود التعاونية في بناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في مواجهة الطوارئ الصحية. وعلى إثر كل حالة طوارئ صحية كبرى في العقدين الماضيين، برزت ضرورة الاستثمار في الترتيبات التعاونية التي تضم مجتمعات الممارسين ومجتمعات فئات جمعيتها ظروف معينة لتصميم تدابير الاستجابة والقدرة على الصمود: ومن المستحيل في ظل جائحة كوفيد-١٩ تجاهل هذه الدعوات.

٤٢- سيتطلب تمويل هيكل فعال للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية تمويلاً إضافياً بمبلغ يناهز ١٠ مليارات دولار أمريكي في العام، وفقاً للتحليلات التي قدمتها المنظمة والبنك الدولي في عام ٢٠٢٢ إلى مجموعة العشرين. إلا أن التمويل الفعال لن يتوقف على إتاحة مزيد من الأموال فحسب، بل سيتطلب أيضاً آليات معززة ومبتكرة لضمان إتاحة الأموال وتسليمها بطرق سلسة وقادرة على استيعاب المخاطر، حتى تكفل أفضل عائد ممكن على الاستثمار وتخصيص الموارد بأكثر الطرق فعالية لسد الفجوات الحرجة.

المقترح ٧: إنشاء منصة لتنسيق التمويل من أجل تعزيز الاستثمار المحلي وتوجيه التمويل الدولي المخصص لسد الفجوات إلى حيث تشتد الحاجة إليه

٤٣- ينبغي لكل بلد أن يكثف استثماراته المحلية للتأهب للطوارئ الصحية، بيد أن البلدان المنخفضة الدخل وبعض البلدان المتوسط الدخل من الشريحة الدنيا تحتاج إلى دعم دولي عاجل لتعزيز التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود.

٤٤- ويمكن أن يأتي الدعم المالي الدولي من العديد من الجهات الفاعلة المختلفة، من القطاعين العام والخاص على حد سواء، التي تتداخل أولوياتها وتتنافس فيما بينها في كثير من الأحيان. وهناك حاجة إلى مزيد من التنسيق وتبسيط الإجراءات على نطاق المشهد التمويلي لضمان تنسيق تدفقات التمويل الحالية وتوجيهها نحو سدّ أهم الفجوات في الهيكل العالمي للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها، مثل فجوات التأهب على المستوى الوطني، وتمويل المؤسسات الإقليمية والعالمية التي تدعم التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود، والاستثمارات في البحث والتطوير في المراحل الأولية وحالات الطوارئ، والتصنيع والمشتريات في المراحل النهائية، وإتاحة التمويل بسرعة لبدء عمليات الاستجابة لحالات الطوارئ وتوسيع نطاقها. وفي الحالات التي تكون فيها تدفقات التمويل القائمة غير كافية لسد الفجوات الحرجة في القدرات الوطنية والعالمية الأساسية للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها، ينبغي زيادة هذه التدفقات بتمويل إضافي محفز لسد الفجوات من خلال صندوق للوساطة المالية (انظر أدناه).

٤٥- ولتحقيق الاتساق والكفاءة على صعيد جميع الاستثمارات المحلية والدولية، بما في ذلك تسخير استثمارات إضافية من خلال صندوق الوساطة المالية المقترح، يلزم إنشاء منصة للتنسيق توحّد العمل التقني للمنظمة وسائر الشركاء في التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها، حسب الحاجة، مع الاستثمارات المالية للبنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية. وسترصد هذه المنصة التنسيقية للتمويل والصحة أداء تدفقات التمويل الموجه للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها، وستحسن تخصيص التمويل بفعالية للأولويات الحاسمة، وستساعد على تعبئة الدعم المالي المباشر لسد الفجوات وتوجيهه. وينبغي أن تسعى هذه الآلية الجديدة إلى تحقيق التمثيل العالمي، استناداً إلى عمل فرقة العمل المشتركة المعنية بالتمويل والصحة التابعة لمجموعة العشرين.

المقترح ٨: إنشاء صندوق وساطة مالية للتأهب والاستجابة للجوائح من أجل توفير التمويل التحفيزي الموجه لسد الفجوات

٤٦- لا تغطي تدفقات التمويل الحالية الفجوات في هيكل التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها. ومن الحلول التي اقترحتها عدة استعراضات ومنظمات إنشاء صندوق جديد للتمويل الجماعي لكي يدعم التمويل الدولي على نحو أفضل جهود التأهب والاستجابة على المستوى الوطني والمنافع العامة العالمية. وفي الآونة الأخيرة، أوصت المنظمة والبنك الدولي فرقة العمل المشتركة المعنية بالتمويل والصحة التابعة لمجموعة العشرين بإنشاء صندوق للوساطة المالية يستضيفه البنك الدولي.

٤٧- وينبغي للصندوق أن يتجنب الازدواجية وأن يكفل التكامل مع جهود ومؤسسات التمويل القائمة في مجال التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها. وينبغي أن تشمل العناصر الحاسمة في تصميم الصندوق ما يلي:

- (١) اضطلاع المنظمة بدور مركزي في تمكين الربط المباشر بين عمليات التقييم والتخطيط على المستويات الوطنية والعالمية للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها والاستثمارات التي يقترحها الصندوق؛

(٢) آليات الحوكمة التي تشمل انتظافاً من المانحين المشاركين، والتي تسترشد بالتقييمات الموضوعية لاحتياجات التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها ووجهات نظر حكومات البلدان المستفيدة؛

(٣) الروابط مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف القائمة والشركاء المنفذين، الذين ينبغي أن يكونوا مؤهلين للحصول على التمويل؛

(٤) استناد مقترحات التمويل إلى خطط العمل الوطنية بشأن الأمن الصحي وخطط التمويل ذات الصلة، وسد الفجوات التي تم تحديدها من خلال إطار رصد اللوائح الصحية الدولية وآلية الاستعراض الشامل (انظر أعلاه).

المقترح ٩: توسيع نطاق صندوق المنظمة الاحتياطي للطوارئ لضمان تمويل قابل للزيادة بسرعة لأغراض الاستجابة

٤٨- تتسم آليات تمويل الاستجابة لحالات الطوارئ في الوقت الحاضر بالتشرد وتعدر التنبؤ بها. وصندوق المنظمة الاحتياطي للطوارئ قادر على صرف مبالغ متواضعة نسبياً بسرعة لأغراض الاستجابة المبكرة، بيد أنه ليس مصمماً لتمويل عناصر الاستجابة الوطنية مباشرة، ولا جهود الشركاء الرئيسيين، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى فجوات تشغيلية عند تنفيذ خطط الاستجابة المتعددة التخصصات والمتعددة القطاعات. يضاف إلى ذلك أن صندوق المنظمة الاحتياطي للطوارئ ليس مصمماً لدعم توسيع نطاق الاستجابة وتكييفها، في حالة فشل جهود الاحتواء الأولية، ولا للحفاظ على الاستجابة على مدى فترات أطول من الأشهر القليلة الأولى. وفي غياب آليات لسحب الأموال متفاوض عليها مسبقاً لتيسير إتاحة شرائح أكبر من التمويل المرن نتيجة تصاعد حالات الطوارئ الصحية، كثيراً ما تهدر فرص حاسمة لتوسيع نطاق التمويل بسبب الاعتماد على تمويل لا يمكن التنبؤ به وغالباً ما يكون غير مرن وغير كاف للاستجابة للنداءات المخصصة.

٤٩- وسيطلب التصدي للمشاكل المذكورة أعلاه ابتكارين. أولاً، ينبغي توسيع صندوق المنظمة الاحتياطي للطوارئ من حيث الحجم والنطاق لإتاحة التمويل المباشر للشركاء الوطنيين والدوليين في المراحل الأولى من الاستجابة، بما في ذلك عمليات النشر من خلال قوى عاملة معنية بحالات الطوارئ الصحية وسلسلة التوريد في حالات الطوارئ. وسيكفل ذلك إمكانية تنفيذ خطط الاستجابة للطوارئ الصحية المتعددة القطاعات تنفيذاً كاملاً وسريعاً. ثانياً، إذا تعذر على جهود الاستجابة الأولية احتواء تهديد معد أو التخفيف على نحو كاف من آثار خطر غير معد، ينبغي تفعيل تسهيلات سحب إضافية كبيرة لضمان إمكانية توسيع نطاق استجابة متعددة القطاعات تغطي مناطق جغرافية وفئات سكانية إضافية لفترة طويلة. وينبغي أن تكون أوجه تفعيل تسهيلات السحب هذه متفاوضاً عليها مسبقاً وشفافة وتستند إلى المبدأ الوقائي.

٥٠- ويمكن أن يفيد توسيع صندوق المنظمة الاحتياطي للطوارئ في تلبية كلتا الحاجتين، مع إتاحة تمويل الطوارئ عن طريق آليتين شافيتين: مرفق للاستجابة السريعة ومرفق مستدام لزيادة التمويل، وكلاهما سيرتبط بتطبيق إطار موحد للاستجابة للطوارئ من أجل الإنذار والتحقق وتقييم المخاطر، والاشتراك في وضع الخطط الاستراتيجية ومتطلبات الموارد للاستجابة السريعة والقابلة للزيادة.

الإنصاف والشمول والاتساق

٥١- في جميع البلدان، تعد الفئات الأشد حرماناً وتهميشاً من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية أكثر الفئات تضرراً من عبء المخاطر وأوجه الضعف إزاء حالات الطوارئ الصحية. وكما يتبين من تجربة جائحة كوفيد-١٩

المستمرة، أدى فشل هيكل التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها في مراعاة الإنصاف على نحو ملائم، ولاسيما إتاحة التدابير المضادة الطبية على نحو منصف، إلى تفاقم المرحلة الحادة للوباء وإطالة أمدها.

٥٢- ولكي يكون هيكل التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها فعالاً ومنصفاً وشاملاً للجميع وموثوقاً به وخاضعاً للمساءلة، يجب أن يلبي احتياجات جميع البلدان والمجتمعات المحلية، بما في ذلك أشد الفئات تهميشاً ومن يعيشون في سياقات هشة وضعيفة ومتأثرة بالنزاع. ولذلك من الضروري إشراك جميع البلدان، وتمثيل جميع المجتمعات المحلية، في ترجمة المقترحات الواردة هنا إلى حلول مراعية للسياق، وفي تخصيص الاستثمارات للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها، وإسناد أدوار متساوية للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في آليات القيادة والمساءلة في هيكل جديد للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها.

٥٣- ويجب أن يقترن توسيع الإدماج في الهيكل العالمي للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها مع تعزيز الروابط بين أصحاب المصلحة الحاليين لتيسير التنسيق فيما بينهم؛ والحد من التجزؤ والتنافس والازدواجية؛ ويجب أن يسرع وتيرة الاستثمار في التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها في إطار سياق أوسع للسعي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

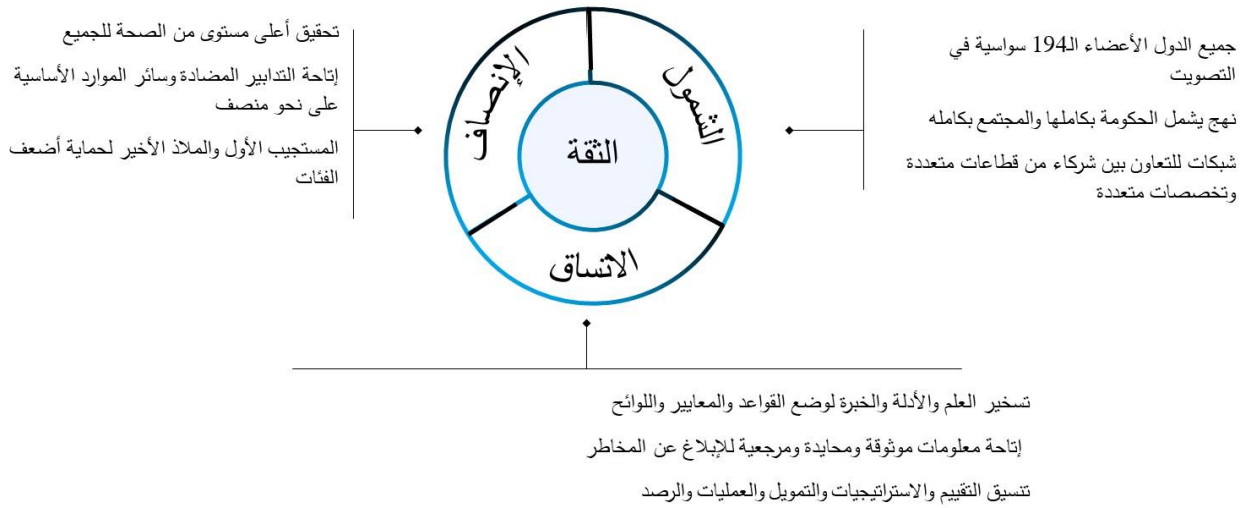
المقترح ١٠: تعزيز المنظمة في صميم الهيكل العالمي للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها

٥٤- يمكن للالتزام المستدام بالإنصاف والشمول والاتساق أن يحقق أفضل الفوائد عن طريق تعزيز الاستثمار المستدام في منظمة الصحة العالمية لأنها المنظمة الوحيدة المتعددة الأطراف التي لها ولاية تشمل النظم والتمويل والحوكمة في مجال التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها. ولتحقيق هذه الغاية، من مصلحة العالم أن تكون المنظمة معززة وتحظى بالسلطة والتمويل والمساءلة للوفاء بفعاليتها بولايتها الفريدة باعتبارها السلطة التوجيهية والتنسيقية للعمل الصحي الدولي.

٥٥- وتضطلع المنظمة بمسؤوليات أساسية: عن وضع القواعد والمعايير الدولية؛ والتشجيع على البحوث في مجال الصحة وإجرائها؛ وإتاحة البيانات والمعلومات؛ ووضع سياسات وإرشادات قائمة على الأدلة؛ والتحقق في حالات الطوارئ الصحية والاستجابة لها باعتبارها المستجيب الأول والملاذ الأخير لتقديم الخدمات، بما في ذلك في أكثر السياقات ضعفاً وهشاشة؛ وصون علاقات قوية داخل النظام الإيكولوجي للصحة العالمية. ويتطلب الاضطلاع بهذه المسؤوليات تمويلاً كافياً ومستداماً. ومن شأن اعتماد الدول الأعضاء في المنظمة لاتفاق بشأن الجوائح أن يعزز شرعية المنظمة وسلطتها وأن يكمل الخطوات التي تتخذها الدول الأعضاء لضمان التمويل المستدام للمنظمة. وسيكفل الاتفاق أيضاً استخدام الخبرة التقنية للمنظمة ومكاتبها ومختلف هيئاتها وشبكاتها العلمية والمعارية والتشغيلية والعاملة في الرصد بأقصى قدر من الفعالية والكفاءة في إطار هيكل منصف وشامل ومتسق للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية.

٥٦- وسيتواصل تعزيز مكانة المنظمة في صميم الهيكل العالمي للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها من أجل بناء الثقة في مهمة المنظمة واستدامتها، والمساهمة في الوصول إلى عالم أكثر أماناً مبني على الإنصاف والشمول والاتساق (الشكل ٧).

الشكل ٧: الإنصاف والشمول والاتساق في صميم الهيكل العالمي للتأهب والاستجابة للطوارئ الصحية والقدرة على الصمود أمامها



الإجراء المطلوب من جمعية الصحة

٥٧- جمعية الصحة مدعوة إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير.

= = =